

منشور مالي رقم (٩) لعام ٢٠١٥ م
بشأن رقابة وضبط الصرف خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٥ م

أصحاب السمو والمعالي الوزراء / المستشارين
أصحاب المعالي / السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة
الموقرين / المحترمين

إشارة إلى المنشورات المالية التي أصدرتها وزارة المالية خلال هذا العام والتي تحث الوزارات والوحدات الحكومية بضرورة ترشيد الانفاق العام في مختلف مجالاته والعمل على متابعته أولاً بأول من أجل تقليص حجم عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض أسعار النفط. تود وزارة المالية التأكيد لكافة الوزارات والوحدات الحكومية بضرورة العمل بالآتي خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٥ م:

أولاً: الاهتمام والتركيز المستمر على مراجعة بنود الإنفاق (الجاري، الرأسمالي، الإنمائي) وتخفيضه أينما أمكن وذلك تنفيذاً لسياسة الحكومة القاضية بترشيد وضبط الإنفاق العام.

ثانياً: الالتزام بتسليم سندات الصرف الخاصة بالمصروفات الجارية والرأسمالية والإنمائية في موعد أقصاه يوم الثلاثاء (١٥/١٢/٢٠١٥ م).
نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام، ، ،

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في: ٤ / ٢ / ١٤٣٧ هـ
الموافق: ١٦ / ١١ / ٢٠١٥ م